

تقرير

قرّر مجلس نقابة المهندسين في بيروت تلزيم التغطية الصحية للمهندسين إلى شركة «كونتيننتال تراست». جاء قراره بعد مفاوضات مع أربع شركات تأمين. إلا أن هجرات التلزيم أثارت تساؤلات واسعة عن قوة هذه الشركة العائدة إلى سوق التأمين، بعد شرائها من قبل بنك «ميد» (المملوك من آل الحريري)، وهو ما دفع بعض أعضاء مجلس النقابة إلى الامتناع عن التصويت فيما صوتت الباقون «على العميان»

## التأمين الصحي للمهندسين: فوز «الشركة»



رفض نقيب المهندسين خالد شهاب تلاوة الشروط التي وضعتها الشركة ضمن عرضها (مروان طحطح)

محمد وهبة

قبل نحو أسبوعين، عقدت لجنة تلزيم التأمين الصحي في نقابة المهندسين أولى جلساتها لفتح العروض التي تلقتها من أربع شركات تأمين هي «كونتيننتال تراست»، «أكسا»، «ميدغلف»، و«بانكرز». الجلسة الأولى كانت مخصصة لتصنيف المعارضين من خلال المواصفات المنصوص عنها في دفتر الشروط. أهم هذه المواصفات مذكور في البند 7 من المادة الثالثة من دفتر الشروط، الذي يوجب على المعارضين «تقديم إفادة من جمعية شركات الضمان تفيد عن أقساط الاستشفاء المحققة من قبل الشركة الواحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، على ألا يقل إجمالي هذه الأقساط في السنة الواحدة عن 20 مليار ليرة». رقم أعمال الشركات المقبولة يفترض أن يدل على وضعها الائتماني وعلى

خبرتها في مجال التغطية الصحية وحجم علاقاتها مع المستشفيات (...). أما باقي الشروط، فهي تبدو «عادية»، نظراً لأنها توجب على الشركة تقديم أوراق تجارية وتفاصيل رخصتها ومعيدي التأمين الذين تتعامل معهم (...).

قبلت الشركات الأربع في جلسة التصنيف، التي عقدتها لجنة التلزيم بحضور النقيب خالد شهاب وعضوي المجلس جاهدة عبتاني وحسن دمج وغياب مصطفى فواز وميشال متى. يقول المطلعون على مجريات الجلسة إن بعض الظروف التي قدّمت في الجلسة كانت مفتوحة أصلاً، وهو ما يعني أن ثمة من اطع على مضمونها، إلا أن هذه الوقائع لم تعرض أمام مجلس نقابة المهندسين، بل بقيت مستورة داخل جدران جلسة التلزيم.

أكثر ما أثار الاستغراب أن لجنة التلزيم صنّفت شركة «كونتيننتال تراست» من ضمن المواصفات المطابقة للشروط برغم أن حجم أعمالها المعلن، لا يتجاوز 330 ألف دولار في عام 2014 و320 ألف دولار في عام 2014. وبالتالي فإن رقم الأعمال هذا لا يستوفي الشرط المنصوص عنه في دفتر الشروط، لكن ما حصل أظهر أن لهذه الشركة ذراعاً قوية في نقابة المهندسين، فبحسب المعطيات تبين أن لجنة التلزيم اعتمدت على التحالف القائم بين شركة «كونتيننتال تراست» وشركة «نيكست كير» التي تدير محطة تأمين «الليانز - سنا»، فأخذ حجم أعمال «نيكست كير» ليبرز استيفاء الشركة لشروط رقم الأعمال.

هذه الطريقة في تصنيف الشركات أثارت التساؤلات لدى البعض في النقابة، فما هو معروف ومتداول بين أصحاب شركات التأمين أن الفرق بين شركة التأمين مثل «كونتيننتال تراست» ومدير التأمين مثل «نيكست كير» لا يرقى إلى اعتبارهما حجم أعمال واحداً. فالشركة التي تدير التأمين هي التي تتولى إدارة العمليات اليومية لعقود التأمين وطريقة محاسبتها وغيرها من الأعمال الإدارية - اليومية، وهي تستوفي كلفة محددة «على الرأس»، أي على كل بوليصة، لقاء هذه الأعمال. وما يعزّز هذا الفصل بين الإثنين أن شركات إدارة محطة التأمين ليس لديها رخصة تأمين، وهي ليست مدرجة على لائحة شركات التأمين التي تصدرها لجنة الرقابة على التأمين في وزارة الاقتصاد.

«بنك ميد» VS «ميدغلف»

تأسست شركة «كونتيننتال تراست» عام 1983 وهي مملوكة من جورج معكرون الذي أدارها طيلة هذه الفترة، إلا أن الأزمة التي وقع فيها قبل فترة غير قصيرة مع بنك عوده أدت إلى دخوله إلى السجن ثم خرج منه أخيراً لبيع الشركة إلى «بنك ميد» قبل نحو ثلاثة أشهر. حاجة «بنك ميد» إلى هذه الشركة التي كانت توصف بأنها «شركة نائمة»، مرتبطة بحاجته إلى شراء رخصة شركة تأمين تكون تابعة له عضوياً، سواء ما يتعلق بإصدار بواليص التأمين لزبائن بنك ميد أو لموظفيه أيضاً أو للشركات التابعة لمجموعة آل الحريري وللنقابات التي يديرها سياسياً مثل نقابة المهندسين في بيروت. وبحسب المطلعين على هذه السوق، فإن رغبة «بنك ميد» تكمن في «استعادة» ما حصلت عليه «ميدغلف» من الحصة السوقية التي لم تكن لتحصل عليها لولا أنها كانت مملوكة من «بنك ميد»، وخصوصاً أن «ميدغلف» مملوكة من لطفي الزين ومؤسسة التمويل الدولية ومجموعة يابانية.

موظفي الشركات الكبرى وموظفي المصارف... برغم هذا العيب الكبير في فضّ العروض، إلا أن جلسات التلزيم استكملت لاحقاً بحضور كل الاعضاء، وقد تبين لدى فضّ العروض المالية، أن السعر الأدنى

ظهر أن لشركة «كونتيننتال تراست» ذراعاً قوية في نقابة المهندسين

لكلفة البوليصة الواحدة كان من نصيب شركة بانكرز، بقيمة 345 دولاراً، تُحتسب على أساس 78 ألف مهندس وافراد عائلاتهم، وعلى أساس إعادة تأمين بقيمة 7% وكلفة إدارة بقيمة دولارين عن كل بوليصة. غير أن عرض «كونتيننتال تراست»، جاء على النحو الآتي: 347 دولاراً لكل بوليصة على أساس 78 ألف مهندس وعائلاتهم، 7% إعادة تأمين مع شرط زيادتها بنسبة 17% إذا كانت النتيجة خسارة (هذا الأمر يجعل إعادة التأمين عملياً أقرب إلى 17%)... وقد رفض نقيب المهندسين خالد شهاب تلاوة الشروط التي وضعتها الشركة ضمن عرضها.

إلا أن لجنة التلزيم قرّرت أن تفتح باب المفاوضات مع الشركات الأربع من أجل التوصل إلى نتائج نهائية. وبحسب المعطيات فإن المفاوضات

يقول أحد أعضاء جمعية شركات التأمين أن شركات التأمين هي التي تصدر البواليص وتغطي كلفة الأعمال التأمينية سواء كانت طبية أو حوادث سيارات أو تأمين على الحياة أو غيرها، وبالتالي فإن هذه الشركة، التي تحمل رخصة من وزارة الاقتصاد بمزاولة أعمال التأمين، هي التي تتحمل مخاطر البواليص ومخاطر التعاقد مع معيدي التأمين، وهي التي تحقق الخسائر أو الأرباح نتيجة قيامها بهذه الأعمال. وهذا يعني أن الفرق بين مديري المحفظة ومصدري البواليص كبير، ولا يجعلهما شركة واحدة «وإلا لكان هناك مصلحة مباشرة لشركات إدارة المحافظ في التحالف مع شركات تأمين مغمورة للفوز في مناقصات كبرى في نقابات المهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والمحامين وتأمين

## انخفاض قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2014

شكلت الدول العربية خلال شهر كانون الأول من العام الماضي السوق الرئيسية للصادرات الصناعية اللبنانية، فبلغت قيمة الصادرات إليها 149,6 مليون دولار، أي ما نسبته 57,5% من مجموع الصادرات الصناعية. واستوردت الدول الأفريقية غير العربية ما نسبته 14,5% من الصادرات اللبنانية، تلتهما الدول الأوروبية بنسبة 13,5%، فالدول الآسيوية غير العربية

بقيمة 528,9 مليون دولار، فمنتجات الصناعات الكيماوية بقيمة 519,6 مليون دولار، فمنتجات المعادن العادية بقيمة 377,8 مليون دولار، فمنتجات الورق والكرتون بقيمة 210,9 مليون دولار، فالمجوهرات بقيمة 161,8 مليون دولار، فمصنوعات اللدائن (البلاستيك) والمطاط، بقيمة 144 مليون دولار، فالمصنوعات النسيجية بقيمة 122,1 مليون دولار.

خلال العام 2013 و288,1 مليون دولار خلال العام 2012. كانت تلك حصيلة العام الماضي المقارنة بحسب تقرير «الصادرات الصناعية وواردات الآلات والمعدات الصناعية» الصادر عن مصلحة المعلومات الصناعية في وزارة الصناعة في كانون الأول 2014. تصدرت الآلات الكهربائية قائمة الصادرات الصناعية اللبنانية العام الماضي، بقيمة 710,7 ملايين دولار، تلتها منتجات صناعة الأغذية

262,5 مليون دولار، مقابل 282 مليون دولار خلال العام 2013 و297,2 مليون دولار خلال العام 2012. من جهة أخرى، انخفضت الواردات من الآلات والمعدات الصناعية خلال العام الماضي بنسبة 10,4% مقارنة مع العام 2013 و6,6% مقارنة مع العام 2012. إذ بلغ مجموع قيمة الواردات من الآلات والمعدات الصناعية خلال العام 2014 حوالي 269,1 مليون دولار، مقابل 300,4 مليون دولار

انخفضت الصادرات الصناعية اللبنانية العام الماضي بنسبة 6,9% مقارنة مع العام 2013 و11,7% مقارنة مع العام 2012. فبلغ مجموع قيمة الصادرات الصناعية خلال العام الماضي 3 مليارات و150 مليون دولار أميركي، مقابل 3 مليارات و384 مليون دولار خلال العام 2013، و3 مليارات و567 مليون دولار خلال العام 2012؛ كما بلغ المعدل الشهري للصادرات خلال العام 2014 حوالي

تجارة